المسألة الزراعية ودور الفلاحين في البلدان النامية

في شهر حزيران ١٩٧٨ عقدت في اولان باتور عاصمة منغوليا ندوة قامت بتنظيمها مجلة قضايا السلم والاشتراكية بالتعاون مع اللجنة المركزية لحزب الشعب المنغولي.

ونظرا لاهمية القضايا التي عرضت في هذه الندوة نقتطف منها الاجزاء المتعلقة بالتحولات الزراعية في البلدان التي تعلن عن توجه اشتراكي.

قال "تومشيخو" من (سوريا) ان سوريا هي مثال كلاسيكي على الاصلاح الزراعي غير الجذري. لقد ساعدت بنية حيازة الارض الناجمة عن الاصلاح المناهض للاقطاع على تطور العلاقات الرأسمالية وتحول العديد من كبار المالكين الذين عوضوا بسخاء الى رأسماليين وانتقل كثير من الاراضي التي انتزعت من كبار المالكين الى اغنياء الفلاحين وسموا عن هذا الطريق الذين مزارعهم على حساب فقراء الفلاحين. ومما يسهل عملية التطور الرأسمالي الدور الضئيل لقطاع الدولة والقطاع التعاوني في الزراعة حيث كانت حصة الاول ١ بالمئة والآخر ١٦ بالمئة من مجمل الاراضي الزراعية. وتعمل البرجوازية الريفية التي تزداد قوتها الاقتصادية باصطراد بتداخل وثيق الصلة مع البرجوازية الكبيرة والبيروقراطية التجارية الحكومية. وهذا ما يفسر نمو الاتجاهات الرأسمالية على نطاق البلاد كلها.. ولكبح نمو هذه الاتجاهات فانه من الضروري اولا استكمال تصفية العلاقات ما قبل الرأسمالية و ثانيا انتهاج الخط الهادف الى الحد من نطاق العلاقات الرأسمالية بثبات.

كما تناول مسالة تعميق التحولات الزراعية في البلدان ذات التوجه الاشتراكي عدد آخر من المساهمين في الندوة وقد لاحظ "جاسم محمد الحلواني" من العراق انه على الرغم من الضربات الشديدة التي انزلت بالعلاقات شبه الاقطاعية وكذلك النضال الدؤوب من اجل تصفيتها كليا وبالرغم من ادخال اشكال الزراعة التعاونية والجماعية والدور المتعاظم لقطاع الدولة في الزراعة، فان ريف العراق ما زال ينوء باعباء الماضي الثقيلة ولم يتغلب حتى الان على تخلف قواه المنتجة. ان الجمعيات التعاونية تقتصر نشاطها على تقديم الخدمات التقنية – الزراعية والقروض والتسويق. لقد خلقت تصفية العلاقات شبه الاقطاعية (في الجوهر) مناخا ملائما لتراكم رأس المال لدى اقسام معينة من الفلاحين ولتطور العلاقات الرأسمالية. ووجدت التعاونيات نفسها تحت رحمة اولئك الذين هم اقوى من الناحية الاقتصادية. وتحتل التعاونيات مساحات زراعية واسعة الا انها لا تتطور نوعيا ولا تتحول الى تعاونيات انتاجية. وينزل هذا الضرر بالانتاج الزراعي وبالاقتصاد الوطني عموما، مكونا مرتبة برجوازية طفيلية تتسع باستمرار. ونحن نعتبر هذا خطرا يهدد العملية الثورية والتوجه الاشتراكي.

وقدم "علي مالك" تحليلا مفصلا عن التحولات الزراعية في الجزائر، وبيّن النتائج التي افضت اليها هذه التحولات:

– اعادة توزيع ما يزيد على مليون هكتار من الاراضي العائدة للدولة لصالح الذين يفلحونها.

– تأميم ٢٣ الف مزرعة خاصة مما نقل الى ملكية الدولة حوالي ٥٦٥ الف هكتار.

– وعلى العموم، فقد انتفع من هذه العمليات ١٠٠ الف عامل زراعي وفلاح معدم (لا ارض له) ومكّن هذا من تنظيم ٦٠٠٠ تعاونية انتاجية و٦٠٠ تعاونية خدمية. ويتكون القطاع التعاوني الان من ١٥ مليون هكتار كانت سابقا ملكا مباشرا للاقطاعيين والرأسماليين الريفيين. وعليه فان قطاع الدولة والتعاوني يملكان تحت تصرفهما ما يقارب من ٤ ملايين هكتار او من ٥٠ بالمئة من الاراضي المزروعة.

الا انه كانت هناك نواقص خطيرة منها:

– وجود قسم كبير من اصحاب الحيازات الواسعة، ذوي النفوذ في مؤسسات الاصلاح الزراعي ممن لم تشملهم الثورة الزراعية باي شكل كان.

– برهنت العديد من التعاونيات على انها غير عملية.

– اعيق امتداد نطاق الثورة الزراعية الى قطاع تربية المواشي في مناطق السهوب بالمقاومة التي ابدتها الرجعية.

وهناك جملة من العوامل تقف وراء هذه النواقص. واحدها هو تذبذب وتردد فئات الفلاحين التي لم تنتفع حتى الان من الثورة الزراعية – وتشمل هذه الفئات الالوف من المزارع التي تضم ما يقارب من ١،٤ مليون انسان قادر على العمل من الرجال والنساء، او اكثر من ٦٥ بالمئة من سكان الريف النشيطين اقتصاديا.

ان الطابع الخاص للتحولات التي جرت، كما يقول "مالكي"، مشروط بالتناقضين التاليين:

١) التناقض بين التطلعات الاشتراكية للدمقراطيين الثوريين الذين يتحررون تدريجيا من ايديولوجية البرجوازية الصغيرة وينظرون اكثر فاكثر الى الثورة الزراعية من زاوية اعادة بناء المجتمع بصورة شاملة وجذرية وبين المصالح الطبقية للبرجوازية الوطنية التي تأمل من خلال ممثليها في جهاز الحكم، ان تصبغ على الثورة الزراعية توجها تكنوقراطيا صرفا.

٢) التناقض بين الاهداف التقدمية التي يمكن ان يخلق انجازها الشروط الاقتصادية والاجتماعية لتقدمنا اللاحق صوب الاشتراكية وبين ضعف المؤسسات التي انيط بها امر تحقيق هذه الاهداف. ان هذه المؤسسات تستخدم طرقا لا دمقراطية وليس لها الا تأثير ضئيل على الجماهير وهي فوق هذا كله هدف لتخريب العناصر اليمينية.

ومع هذا، فان الثورة الزراعية بتأثيرها التعبوي الهائل على الجماهير، قد دفعت اقساما واسعة من الفلاحين الى التحرك. والواقع ما يزال ثقيلة الفلاحين يؤلفون السواد الاعظم من سكاننا وان سعة وقوة الدعم الجماهيري الذي تحظى به القوى الثورية الثابتة يعتمد على قدرتها على انتزاع الفلاحين نفوذ اعداء التقدم الاجتماعي.

لقد صيغ المبدأ الاساس في السياسة الاقتصادية للحزب الدمقراطي الغيني، كما يقول "ديالو" على النحو التالي: الزراعة هي القاعدة والصناعة هي العنصر الحاسم في التنمية. لقد سادت حتى منتصف السبعينات في الريف الغيني الزراعة الفلاحية الطبيعية صغيرة النطاق، حيث تستغل كل عائلة قطعة من الارض تتراوح مساحتها ما بين نصف هكتار الى هكتارين – ولكننا نعلم ان الزراعة شديدة التبعثر تشكل عائقا امام التحديث، ومثلما كتب ماركس "فان تملك قطع الارض الصغيرة يستبعد بطبيعته ذاتها تطور القوى الاجتماعية المنتجة للعمل والاشكال الاجتماعية للعمل والتمركز الاجتماعي لرأس المال، وتربية الماشية الواسعة النطاق والتطبيق التقدمي للعلم".

وفي عام ١٩٧٥ بدأت السلطات المحلية الثورية تنظيم نوعين من فرق الانتاج: فرق الانتاج الممكنة المكونة من عشرة اعضاء، حيث تجهز كل فرقة بجرار (تراكتور) يسدد ثمنه على اقساط وفرق الانتاج التي تكون بحوزتها حيوانات سحب. ويعود الانتاج باكمله الى السلطات المحلية الثورية التي تستخدمه لتنفيذ التزاماتها ازاء الدولة ولاغراض التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي. وتجرى الاستفادة من صافي الدخل لتوسيع قاعدة الانتاج الجماعية وكذلك للاغراض الاجتماعية الاخرى – التعليم، الصحة، الترفيه الخ.. وتعتبر هذه الفرق قاعدة الانطلاق للتجميع الاشتراكي والوسائط الرئيسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في ريف بلادنا.

وقد كانت هناك عام ١٩٧٦ (٢٣٠٠) فرقة، ومنها (١٥٠٠) تمتلك جرارات، وشهد عام ١٩٧٧ نموا واسعا حيث شرعت كل سلطة محلية ثورية بانشاء وحدات انتاجية تتألف من فرقتي الانتاج والمكننة وغير المكننة وتجرى الاستعدادات الان لبذل جهود مكثفة اكبر في سبيل رفع انتاجية العمل ومحصول الحصاد.

وقال البرت كوبا – كيتا من (الكونغو) ان الزراعة الكونغولية، التي ما تزال انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية سائدة فيها، ليست في وضع تستطيع فيه امداد سكان المدن الذين ازداد عددهم بسرعة خلال الـ ١٥ – ٢٠ سنة الماضية بالمواد الغذائية، او تزويد الصناعة الوطنية بالمواد الاولية الضرورية او توفر الموارد الضرورية من العملات الاجنبية للدولة. ولا يمكن تبديل الوضع الا باجراء تحولات بنيوية بعيدة المدى تؤدي الى رفع انتاجية العمل في الريف وتتيح شن نضال فعال ضد الايديولوجية الاقطاعية والقبلية. ومن اهم العناصر في مثل هذه التحولات تنظيم جماهير الفلاحين في تعاونيات زراعية.

وقد اكد على النقطة ذاتها ريمي من (مدغشقر) وخورخه بيريش من (انغولا). وبين راكوتيه امام الندوة ان الاصلاح الزراعي لا يمكن ان يقتصر على اعادة توزيع الارض وتأسيس وتطوير نظام للتعاونيات. فالفلاحون يواجهون فور حصولهم على الارض مسألة وسائل الانتاج – فهم بحاجة الى المكائن وحيوانات الجر والحبوب والاسمدة الخ.. ان على الدولة ان تأخذ بيدهم في تشكيل التعاونيات وتمنعهم من الوقوع في قبضة كبار المالكين، الذين يؤجرون لهم وسائل الانتاج بالربا. والحكومة في حدود ما تستطيع، تقدم للتعاونيات الاشتراكية الفتية القروض والمنح والمساعدات التقنية الخ..

وفي انغولا لا يؤثر قطاع الدولة، الذي تشكل من المزارع الكبيرة التي هجرها اصحابها، على صغار الفلاحين الذين يؤلفون السواد الاعظم من سكان الريف. فتطور الحركة التعاونية وحده هو القادر على ارساء علاقات الانتاج الجديدة وسط الفلاحين الصغار وتحسين مستوى معيشتهم. فعلى هدى القرار الذي اتخذته الحركة الشعبية لتحرير انغولا – حزب العمل، اخذت الحركة التعاونية تتجسد في البداية في اقامة جمعيات الفلاحين الذين يواجهون قضايا مشتركة، وخاصة في مجال التسويق وبالتدريج، ستتطور هذه الى تعاونيات المرحلة الاولى، عن طريق توسيع ملكية جماعية بدعم من الدولة، ولكن مع احتفاظ كل عضو بقطعته الخاصة من الارض. وستكون المرحلة التالية اقامة تعاونيات من النمط الاشتراكي تسود فيها الملكية الجماعية للارض ووسائل الانتاج الاخرى وتكون ذات ادارة مركزية ويكون الانتاج مخططا وفق الخطة العامة للدولة – وسوف يحرى كذلك تحويل قسم من المزارع الكبيرة ذات الهياكل الارتكازية المتطورة الى تعاونيات.

وناقش "مصفن ولد مريام" من (الحبشة) القضية الشاقة لتأمين التطور المتواصل والمتعاعد للتحولات الزراعية. بعد عام واحد من الاطاحة بالملكية عام ١٩٧٤، واصدار الحكومة للبيان حول الملكية العامة لكل الاراضي. ومن التدابير الثورية الحاسمة الاخرى التي اتخذت في كانون الاول ١٩٧٥ تأسيس نظام الجمعيات الفلاحية، الذي يتيح لاعضائها امكانية ادارة شؤونهم وحل القضايا المحلية ويؤمن لهم مساهمة مباشرة في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعي ان ينتفع الفلاحون في المقام الاول من هذه المكاسب الثورية، ولكن كيف ينظر الفلاح اليها: بمنظار جماعي (تعاوني) ام فردي؟ تبذل الحكومة العسكرية المؤقتة جهودا مضنية من اجل ان يفهم الفلاحون الطابع الاجتماعي الجماعي للثورة. ولكن هناك ما يشير الى ان الفلاحين اكثر ميلا للنظر الى المكتسبات الثورية من وجهة نظر المزارع الفردي صاحب الارض.

لقد اشتد خلال السنوات الاخيرة الطلب في المناطق الريفية على الحبوب وغيرها من المواد الغذائية، وسبب هذا نقصا حادا في الاغذية في المدن الكبيرة. وطبيعي انه طالما كان المزارع عاجز عن ادخار المزيد او استثمار المزيد فان الزراعة ستواصل الحفاظ على نمطها التقليدي، ويكون حجم الانتاج الزراعي غير كاف على الاطلاق.

كل هذا يتطلب بالضرورة اضفاء طابع اجتماعي على الزراعة، ولكن كيف يمكن القيام بذلك دون تعريض القيم الفلاحية التقليدية، من جهة والاهداف الثورية وتأثر التطور الثوري، من جهة اخرى، الى الخطر؟ وعلينا ان نتعلم من خبرة البلدان الاشتراكية التي كان عليها طريق التطور الرأسمالي، ولكن هنا لا تصبح تصفية الاقطاع هي الهدف الاول وحسب، بل والهدف الرئيسي كذلك. اما في البلدان ذات التوجه الاشتراكي، فان القضاء على الاقطاع ليس الا نقطة الشروع لاعادة بناء العلاقات الزراعية وفق اسس لارأسمالية.

اما الخاصة الثانية للاصلاح الزراعي في البلدان ذات التوجه الاشتراكي فهي تنظيم التعاونيات الفلاحية مع التشديد على التعاونيات الانتاجية، وبتحقق هذا بتنفيذ، او على الاقل بالاعلان عن سياسة موجهة لمنع اغنياء الفلاحين من احتلال المواقع المسيطرة في التعاونيات.

والخاصة الثالثة: ايلاء اهتمام كبير لتأسيس منظمات فلاحية جماهيرية وتعزيزها باستمرار لتتحول الى قوة اجتماعية فعالة ذات شأن في تحقيق التحولات الزراعية.

واخيرا تركيز تدابير التحديث التقني والاقتصادي بصورة رئيسية في القطاع التعاوني وقطاع الدولة. هذه هي الخصائص الرئيسية للتحولات الزراعية في البلدان ذات التوجه الاشتراكي في آسيا وشمال افريقيا (في افريقيا الاستوائية يفرض مستوى التطور الاجتماعي – الاقتصادي الواطئ بوجه عام نمطا آخر من الاصلاح الزراعي).

ان كل هذه التدابير تدفع بالتحولات الاجتماعية وراء حدود الاطار الدمقراطي وتخلق مقدمات هامة لارساء علاقات انتاج من نمط اشتراكي في الريف مع آفاق تحولها الى علاقات سائدة، ولا داعي للقول ان كل هذه التحولات لا تتحقق الا في مجرى صراع طبقي قاسي ووسط مقاومة ضارية من جانب الطبقات المستغلة (بالكسر) في الريف وانصارها وحلفائها في البناء الفوقي السياسي.

بطبيعة الحال ان تواجه قضايا مماثلة لقد لاحظ المشاركون في الندوة ان درجة جذرية وتقدم التحولات الزراعية في البلدان ذات التوجه الاشتراكي تتوقف على جملة من العوامل الموضوعية والذاتية، اقتصادية وسياسية معا. ولكن يبقى الهدف الملموس الاول في جميع الاحوال هو تصفية الاقطاع وبقاياه (طبيعي ان تختلف الاهداف الملموسة الاولى في البلدان التي تحتاز زراعتها مرحلة ما قبل الاقطاع حيث تكون احدى هذه الاهداف تصفية نظام المشيخات (الزعامات القبلية التقليدية) وبنطق الشيء ذاته، بالطبع، على الاصلاح الزراعي في البلدان التي تنتهج